

وقد يكون غيرَ موافق، والضررُ الذي يلحق الإنسان قد يكون من سوء المزاج بخروجه عن الاعتدال، وقد يكون من فساد في العضو، وقد يكون من ضعف في القوى، أو الأرواح الحاملة لها، ويرجع ذلك إلى زيادة ما الاعتدالُ في عدم زيادته، أو نقصان ما الاعتدال في عدم نقصانه، أو تفرق ما الاعتدال في اتصاله، أو اتصال ما الاعتدال في تفرقه، أو امتداد ما الاعتدال في انقباضه، أو خروج ذي وضع وشكل عن وضعه وشكله بحيث يُخرجه عن اعتداله.

فالطبيب: هو الذي يفرق ما يضرُّ بالإنسان جمعه، أو يجمع فيه ما يضره تفرُّقه، أو ينقُص منه ما يضرُّه زيادته، أو يزيد فيه ما يضره نقصه، فيجلب الصحة المفقودة، أو يحفظها بالشكل والشبه، ويدفع العلة الموجودة بالضد والتقيض، ويخرجها، أو يدفعها بما يمنع من حصولها بالحماية، وسترى هذا كله في هدي رسول الله ﷺ شافياً كافياً بحول الله وقوته، وفضله ومعونته.

فصل

فكان من هديه ﷺ فعلُ التداوي في نفسه، والأمر به لمن أصابه مرض من أهله وأصحابه، ولكن لم يكن من هديه ولا هدي أصحابه استعمالُ هذه الأدوية المركبة التي تسمى أقرباذين، بل كان غالبُ أدويتهم بالمفردات، وربما أضافوا إلى المفرد ما يُعاونه، أو يكسِر سَوْرته، وهذا غالبُ طبِّ الأمم على اختلاف أجناسها من العرب والتُّرك، وأهل البوادي قاطبةً، وإنما عُني بالمركبات الروم واليونانيون، وأكثر طبِّ الهند بالمفردات.

وقد اتفق الأطباء على أنه متى أمكن التداوي بالغذاء لا يُعدل عنه إلى الدواء، ومتى أمكن بالبسيط لا يُعدل عنه إلى المركب.

قالوا: وكل داء قدر على دفعه بالأغذية والحمية، لم يُحاول دفعه بالأدوية.

قالوا: ولا ينبغي للطبيب أن يولع بسقي الأدوية، فإن الدواء إذا لم يجد في

البدن داءً يُحلِّله، أو وجد داءً لا يُوافقه، أو وجد ما يُوافقه فزادت كميته عليه، أو كيفيته، تشبَّث بالصحة، وعبث بها. وأربابُ التجارب من الأطباء طُبَّهم بالمفردات غالباً، وهم أحد فرق الطب الثلاث.

والتحقيق في ذلك أن الأدوية من جنس الأغذية، فالأمة والطائفة التي غالبُ أغذيتها المفردات، أمراضها قليلة جداً، وطبُّها بالمفردات، وأهلُ المدن الذين غلبت عليهم الأغذية المركبة يحتاجون إلى الأدوية المركبة، وسبب ذلك أن أمراضهم في الغالب مركَّبة، فالأدوية المركبة أنفعُ لها، وأمراضُ أهل البوادي والصحاري مفردة، فيكفي في مداواتها الأدوية المفردة، فهذا برهانٌ بحسب الصناعة الطبية.

ونحن نقول: إن ها هنا أمراً آخر، نسبة طب الأطباء إليه كنسبة طب الطريقة والعجائز إلى طبهم، وقد اعترف به حُذاقُهم وأئمُّتهم، فإن ما عندهم من العلم بالطب منهم من يقول: هو قياس. ومنهم من يقول: هو تجربة. ومنهم من يقول: هو إلهامات، ومنامات، وحُدس صائب. ومنهم من يقول: أخذ كثير منه من الحيوانات البهيمية، كما نشاهد السنابير إذا أكلت ذوات السموم تعمد إلى السراج، فتلغ في الزيت تتداوى به، وكما رؤيت الحيات إذا خرجت من بطون الأرض، وقد عشيت أبصارها تأتي إلى ورق الرازيانج، فتمرُّ عيونها عليها. وكما عهد من الطير الذي يحتقن بماء البحر عند انحباس طبعه، وأمثال ذلك مما ذكر في مبادئ الطب.

وأين يقع هذا وأمثاله من الوحي الذي يُوحيه الله إلى رسوله بما ينفعه ويضره، فنسبة ما عندهم من الطب إلى هذا الوحي كنسبة ما عندهم من العلوم إلى ما جاءت به الأنبياء، بل ها هنا من الأدوية التي تشفي من الأمراض ما لم يهتد إليها عقولُ أكابر الأطباء، ولم تصل إليها علومُهم وتجاربهم، وأقيستهم من الأدوية القلبية، والروحانية، وقوة القلب، واعتماده على الله، والتوكل عليه، والالتجاء إليه، والانطراح والانكسار بين يديه، والتذلل له، والصدقة، والدعاء،

فضل طبه ﷺ على طب
الأطباء

والتوبة، والاستغفار، والإحسان إلى الخلق، وإغاثة الملهوف، والتفريج عن المكروب، فإن هذه الأدوية قد جَرَّبَتْهَا الأُمَّمُ على اختلاف أديانها ومللها، فوجدوا لها من التأثير في الشفاء ما لا يصل إليه علمُ أعلام الأطباء، ولا تجربته، ولا قياسه.

وقد جَرَّبْنَا نحن وغيرنا من هذا أموراً كثيرة، ورأيناها تفعل ما لا تفعل الأدوية الحسية، بل تصيرُ الأدوية الحسية عندها بمنزلة أدوية الطرقية عند الأطباء، وهذا جارٍ على قانون الحكمة الإلهية ليس خارجاً عنها، ولكن الأسباب متنوعة فإن القلب متى اتصل برب العالمين، وخالق الداء والدواء، ومدبر الطبيعة ومصرفها على ما يشاء كانت له أدويةٌ أخرى غير الأدوية التي يعانها القلب البعيد منه المعرض عنه، وقد علم أن الأرواح متى قويت، وقويت النفس والطبيعة تعاونتا على دفع الداء وقهره، فكيف يُنكر لمن قويت طبيعته ونفسه، وفرحت بقربها من بارئها، وأنسها به، وحُبَّها له، وتنعمها بذكره، وانصرفت قواها كُلَّها إليه، وجمعتها عليه، واستعانته به، وتوكلها عليه، أن يكون ذلك لها من أكبر الأدوية، وأن توجب لها هذه القوة دفع الألم بالكلية، ولا يُنكر هذا إلا أجهل الناس، وأغلظهم حجاباً، وأكثفهم نفساً، وأبعدهم عن الله وعن حقيقة الإنسانية، وسنذكر إن شاء الله السبب الذي به أزالَت قراءة الفاتحة داء اللدغة عن اللدغ التي رقي بها، فقام حتى كأن ما به قلبه^(١).

فهذان نوعان من الطب النبوي، نحن بحول الله نتكلم عليهما بحسب الجهد والطاقة، ومبلغ علومنا القاصرة، ومعارفنا المتلاشية جداً، وبضاعتنا المزجاة، ولكننا نستوهب من يديه الخير كله، ونستمد من فضله، فإنه العزيز الوهاب.

(١) يقال: ما بالعليل قلبه، أي: ما به شيء، ولا يستعمل إلا في النفي، والقلبة: داء أو ألم يتقلب منه صاحبه.

فصل

روى مسلم في «صحيحه»: من حديث أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ، أنه قال: «لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءٌ، فَإِذَا أُصِيبَ دَوَاءُ الدَّاءِ، بَرَأَ بِإِذْنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»^(١).

وفي «الصحيحين»: عن عطاء، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ دَاءٍ إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً»^(٢).

وفي «مسند الإمام أحمد»: من حديث زياد بن علاقة، عن أسامة بن شريك، قال: كنتُ عند النبي ﷺ، وجاءت الأعرابُ، فقالوا: يا رَسُولَ اللَّهِ! أنتدأوى؟ فقال: «نَعَمْ يَا عِبَادَ اللَّهِ تَدَاوَوْا، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَضَعْ دَاءً إِلَّا وَضَعَ لَهُ شِفَاءً غَيْرَ دَاءٍ وَاحِدٍ»، قالوا: ما هو؟ قال: «الْهَرَمُ»^(٣).

وفي لفظ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يُنْزِلْ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً، عَلِمَهُ مَنْ عَلِمَهُ وَجَهَلَهُ مَنْ جَهَلَهُ»^(٤).

وفي «المسند»: من حديث ابن مسعود يرفعه: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يُنْزِلْ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً، عَلِمَهُ مَنْ عَلِمَهُ، وَجَهَلَهُ مَنْ جَهَلَهُ»^(٥).

-
- (١) أخرجه مسلم (٢٢٠٤) في السلام: باب لكل داء دواء واستحباب التداوي.
 - (٢) أخرجه البخاري ١١٣/١٠ في الطب: باب ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء، وقد وهم المؤلف رحمه الله في عزوه إلى مسلم، فإنه لم يخرج، وهو في «سنن ابن ماجه» (٣٤٣٩).
 - (٣) أخرجه أحمد ٢٧٨/٤، وابن ماجه (٣٤٣٦)، وأبو داود (٣٨٥٥) في أول الطب، والترمذي (٢٠٣٩) في الطب: باب ما جاء في الدواء والحث عليه، وإسناده صحيح، وصححه ابن حبان (١٣٩٥) و (١٩٢٤) والبوصيري في «زوائده» وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وفي الباب عن ابن مسعود وأبي هريرة وأبي خزيمة عن أبيه وابن عباس.
 - (٤) أخرجه أحمد ٢٧٨/٤.
 - (٥) أخرجه أحمد (٣٥٧٨) و (٣٩٢٢) و (٤٢٣٦) و (٤٢٦٧) و (٤٣٣٤) وابن ماجه =

وفي «المسند» و «السنن»: عن أبي خزيمة، قال: قلت: يا رسول الله! أرأيتَ رُقى نسترقئها، ودواءً نتداوى به، وتُقاةً نتَّقئها، هل تُرُدُّ من قدر الله شيئاً؟ فقال: «هِيَ مِنْ قَدْرِ اللَّهِ»^(١).

معنى لكل داء دواء

فقد تضمنت هذه الأحاديثُ إثبات الأسباب والمسببات، وإبطال قولٍ من أنكرها، ويجوزُ أن يكون قوله: «لكل داء دواء»، على عمومته حتى يتناول الأدوية القاتلة، والأدوية التي لا يُمكن لطبيب أن يُبرئها، ويكون الله عز وجل قد جعل لها أدويةً تُبرئها، ولكن طوى علمها عن البشر، ولم يجعل لهم إليه سبيلاً، لأنه لا علم للخلق إلا ما علمهم الله، ولهذا علق النبي ﷺ الشفاء على مصادفة الدواء للداء، فإنه لا شيء من المخلوقات إلا له ضد، وكلُّ داء له ضد من الدواء يعالج بضده، فعلق النبي ﷺ البرء بموافقة الداء للدواء، وهذا قدرٌ زائد على مجرد وجوده، فإن الدواء متى جاوز درجة الداء في الكيفية، أو زاد في الكمية على ما ينبغي، نَقَلَهُ إلى داءٍ آخر، ومتى قصر عنها لم يَفِّ بمقاومته، وكان العلاج قاصراً، ومتى لم يقع المُداوي على الدواء، أو لم يقع الدواء على الداء، لم يحصل الشفاء، ومتى لم يكن الزمان صالحاً لذلك الدواء، لم يَنْفَع، ومتى كان البدن غير قابل له، أو القوة عاجزة عن حملها، أو ثَمَّ مانع يمنع من تأثيره، لم يحصل البرء لعدم المصادفة، ومتى تمت المصادفة حصل البرء بإذن الله ولا بد، وهذا أحسنُ المحمليين في الحديث.

والثاني: أن يكون من العام المراد به الخاص، لا سيما والداخل في اللفظ أضعافٍ أضعافٍ الخارج منه، وهذا يُستعمل في كل لسان، ويكون

(٣٤٣٨) وإسناده صحيح، وصححه البوصيري في «زوائده» والحاكم ٤/١٩٦، ووافقه الذهبي.

(١) أخرجه أحمد ٣/٤٢١، والترمذي (٢٠٦٦) والحاكم ٤/١٩٩، وابن ماجه (٣٤٣٧)، وفي سننه مجهول، وباقي رجاله ثقات، وانظر ترجمة أبي خزيمة في «التهذيب»، وفي الباب عن حكيم بن حزام عند الحاكم ٤/١٩٩، وصححه ووافقه الذهبي.

المراد أن الله لم يضع داءً يَقْبَلُ الدواء إلا وضع له دواء، فلا يدخل في هذا الأدوية التي لا تقبل الدواء، وهذا كقوله تعالى في الريح التي سَلَطَهَا على قوم عاد: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: ٢٥] أي كل شيء يقبل التدمير، ومن شأن الريح أن تدمره، ونظائره كثيرة.

ومن تأمل خلق الأضداد في هذا العالم، ومقاومة بعضها لبعض، ودفع بعضها ببعض، وتسليط بعضها على بعض، تبين له كمال قدرة الرب تعالى، وحكمته، وإتقانه ما صنعه، وتفردّه بالربوبية، والوحدانية، والقهر، وأن كل ما سواه فله ما يُضاده ويُمَانعه، كما أنه الغني بذاته، وكل ما سواه محتاج بذاته.

وفي الأحاديث الصحيحة الأمر بالتداوي، وأنه لا يُنافي التوكل، كما لا يُنافيه دفع داء الجوع، والعطش، والحر، والبرد بأضدادها، بل لا تتم حقيقة التوحيد إلا بمباشرة الأسباب التي نصبها الله مقتضيات لمسبباتها قدراً وشرعاً، وأن تعطيلها يقدح في نفس التوكل، كما يقدح في الأمر والحكمة، ويضعفه من حيث يظن معطلها أن تركها أقوى في التوكل، فإن تركها عجزاً يُنافي التوكل الذي حقيقته اعتماد القلب على الله في حصول ما ينفع العبد في دينه ودنياه، ودفع ما يضره في دينه ودنياه، ولا بد مع هذا الاعتماد من مباشرة الأسباب، وإلا كان معطلاً للحكمة والشرع، فلا يجعل العبد عجزه توكلاً، ولا توكله عجزاً.

الأمر بالتداوي وبيانه
لا ينافي التوكل

وفيها رد على من أنكر التداوي، وقال: إن كان الشفاء قد قُدِّرَ، فالتداوي لا يفيد، وإن لم يكن قد قُدِّرَ، فكذلك. وأيضاً، فإن المرض حصل بقدر الله، وقَدَّرَ الله لا يدفع ولا يُرد، وهذا السؤال هو الذي أورده الأعراب على رسول الله ﷺ. وأما أفاضل الصحابة، فأعلم بالله وحكمته وصفاته من أن يُوردوا مثل هذا، وقد أجابهم النبي ﷺ بما شفى وكفى، فقال: هذه الأدوية والرُقى والثَّقَى هي من قدر الله، فما خرج شيء عن قدره، بل يُردُّ

التداوي والشفاء مقدر
والرد على الجبرية

قدره بقدره، وهذا الردُّ من قدره، فلا سبيل إلى الخروج عن قدره بوجه ما، وهذا كرد قَدَر الجوع، والعطش والحر، والبرد بأضدادها، وكردُّ قدر العدو بالجهد وكلُّ من قدر الله: الدافع، والمدفوع والدفع.

ويقال لمُورد هذا السؤال: هذا يُوجب عليك أن لا تُباشر سبباً من الأسباب التي تجلب بها منفعة، أو تدفعُ بها مضرة، لأن المنفعة والمضرة إن قَدَرْتَا، لم يكن بد من وقوعهما، وإن لم تُقدِّرَا لم يكن سبيل إلى وقوعهما، وفي ذلك خرابُ الدين والدنيا، وفسادُ العالم، وهذا لا يقوله إلا دافعٌ للحق، معانِدٌ له، فيذكر القَدَرَ ليدفع حُجَّةَ المحقِّ عليه، كالمشركين الذين قالوا: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، و﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [النحل: ٣٥]، فهذا قالوه دفعا لحجة الله عليهم بالرسول.

وجواب هذا السائل أن يقال: بقي قسمٌ ثالث لم تذكره، وهو أن الله قَدَّر كذا وكذا بهذا السبب، فإن أتيتَ بالسبب حَصَلَ المسبَّب، وإلا فلا، فإن قال: إن كان قَدَّر لي السبب، فعلته، وإن لم يُقدِّره لي لم أتمكن من فعله.

قيل: فهل تقبل هذا الاحتجاج من عبدك، وولدك، وأجيرك إذا احتج به عليك فيما أمرته به، ونهيته عنه فخالفك؟ فإن قبلته، فلا تَلُمَّ مَنْ عصاك، وأخذ مالك، وقَدَفَ عرضك، وضيعَ حقوقك، وإن لم تقبله، فكيف يكون مقبولاً منك في دفع حُقوق الله عليك. وقد روي في أثر إسرائيلي: أن إبراهيم الخليل قال: يا رَبِّ مِمَّنِ الدَّاء؟ قال: «مَنِّي». قال: فَمِمَّنِ الدَّوَاء؟ قال: «مَنِّي». قال: فَمَا بِالِ الطَّبِيبِ؟ قال: «رَجُلٌ أُرْسِلَ الدَّوَاءَ عَلَى يَدَيْهِ».

وفي قوله ﷺ: «لكل داء دواء»، تقويةً لنفس المريض والطبيب، وحثٌ على طلب ذلك الدواء والتفتيش عليه، فإن المريض إذا استشعرت نفسه أن لدائه دواءً يُزيله، تعلق قلبه بروح الرجاء، وبردت عنده حرارة اليأس، وانفتح

له باب الرجاء، ومتى قويت نفسه انبعثت حرارته الغريزية، وكان ذلك سبباً لقوة الأرواح الحيوانية والنفسانية والطبيعية، ومتى قويت هذه الأرواح، قويت القوى التي هي حاملة لها، فقهرت المرض ودفعته.

وكذلك الطبيب إذا علم أن لهذا الداء دواء أمكنه طلبه والتفتيش عليه. وأمراض الأبدان على وزان أمراض القلوب، وما جعل الله للقلب مرضاً إلا جعل له شفاء بضده، فإن علمه صاحب الداء واستعمله، وصادف داء قلبه، أبرأه بإذن الله تعالى.

فصل

في هديه ﷺ في الاحتماء من التخم، والزيادة في الأكل
على قدر الحاجة، والتمانون الذي ينبغي
مراعاته في الأكل والشرب

في «المسند» وغيره: عنه ﷺ أنه قال: «مَا مَلَأَ آدَمِيٌّ وَعَاءَ شَرَاءٍ مِنْ بَطْنٍ، بِحَسَبِ ابْنِ آدَمَ لَقِيمَاتٍ يُقْمَنُ صَلْبَهُ، فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ فَاعِلًا، فَتُلْتُ لِبَطْنِهِ، وَتُلْتُ لِشَرَابِهِ، وَتُلْتُ لِنَفْسِهِ»^(١).

سبب الأمراض المادية

الأمراض نوعان: أمراض مادية تكون عن زيادة مادة أفرطت في البدن حتى أضرت بأفعاله الطبيعية، وهي الأمراض الأكثرية، وسببها إدخال الطعام على البدن قبل هضم الأول، والزيادة في القدر الذي يحتاج إليه البدن، وتناول الأغذية القليلة النفع، البطيئة الهضم، والإكثار من الأغذية المختلفة التراكيب المتنوعة، فإذا ملأ آدمي بطنه من هذه الأغذية، واعتاد ذلك، أورثته أمراضاً متنوعة، منها بطيء الزوال وسريع، فإذا توسّط في الغذاء، وتناول منه قدر الحاجة، وكان معتدلاً في كميته وكيفيته، كان انتفاع البدن به أكثر من انتفاعه بالغذاء الكثير.

(١) أخرجه أحمد ٤/١٣٢، والترمذي (١٣٨١) وابن ماجه (٣٣٤٩) وإسناده صحيح.

ومراتب الغذاء ثلاثة: أحدها: مرتبة الحاجة. والثانية: مرتبة الكفاية. والثالثة: مرتبة الفضلة. فأخبر النبي ﷺ: أنه يكفيه لقيمات يُقمن صلبه، فلا تسقط قوته، ولا تضعف معها، فإن تجاوزها، فليأكل في ثلث بطنه، ويدع الثلث الآخر للماء، والثالث للنفس، وهذا من أنفع ما للبدن والقلب، فإن البطن إذا امتلأ من الطعام ضاق عن الشراب، فإذا ورد عليه الشراب ضاق عن النفس، وعرض له الكرب والتعب بحمله بمنزلة حامل الحمل الثقيل، هذا إلى ما يلزم ذلك من فساد القلب، وكسل الجوارح عن الطاعات، وتحركها في الشهوات التي يستلزمها الشَّبَعُ. فامتلاء البطن من الطعام مضر للقلب والبدن.

هذا إذا كان دائماً أو أكثرياً. وأما إذا كان في الأحيان، فلا بأس به، فقد شرب أبو هريرة بحضرة النبي ﷺ من اللبن، حتى قال: والذي بعثك بالحق، لا أجد له مسلماً^(١). وأكل الصحابة بحضرة مراراً حتى شَبِعُوا.

والشبع المفرط يُضعف القوى والبدن، وإن أخصبه، وإنما يقوى البدن بحسب ما يقبل من الغذاء، لا بحسب كثرته.

ولما كان في الإنسان جزء أرضي، وجزء هوائي، وجزء مائي، قسم النبي ﷺ طعامه وشرابه ونفسه على الأجزاء الثلاثة.

هل في البدن جزء ناري؟

فإن قيل: فأين حظ الجزء الناري؟

قيل: هذه مسألة تكلم فيها الأطباء، وقالوا: إن في البدن جزءاً نارياً بالفعل، وهو أحد أركانه واسطقساته^(٢).

(١) أخرجه البخاري ٣٤٦/١١ في الرقاق: باب كيف كان عيش النبي ﷺ وأصحابه وتخليهم عن الدنيا.

(٢) أي أصوله جمع «اسطقس» وهو لفظ يوناني بمعنى الأصل، وسموا العناصر الأربع التي هي الماء والأرض والهواء والنار اسطقسات، لأنها أصول المركبات التي هي الحيوانات والنباتات والمعادن عندهم.

ونازعهم في ذلك آخرون من العقلاء من الأطباء وغيرهم، وقالوا: ليس في
البدن جزءً ناري بالفعل، واستدلوا بوجوه:

أحدها: أن ذلك الجزء الناري إما أن يُدعى أنه نزل عن الأثير، واختلط بهذه
الأجزاء المائية والأرضية، أو يقال: إنه تولد فيها وتكوّن، والأول مستبعد
لوجهين، أحدهما: أن النار بالطبع صاعدة، فلو نزلت، لكانت بقاءً من مركزها
إلى هذا العالم. الثاني: أن تلك الأجزاء النارية لا بُدَّ في نزولها أن تعبرَ على كُرّة
الزمهرير التي هي في غاية البرد، ونحن نشاهد في هذا العالم أن النار العظيمة
تنطفئ بالماء القليل، فتلك الأجزاء الصغيرة عند مرورها بكُرّة الزمهرير التي هي
في غاية البرد، ونهاية العظم أولى بالانطفاء.

وأما الثاني: — وهو أن يقال: إنها تكونت ها هنا — فهو أبعد وأبعد، لأن
الجسم الذي صار ناراً بعد أن لم يكن كذلك، قد كان قبلَ صيرورته إما أرضاً،
وإما ماءً، وإما هواءً لانحصار الأركان في هذه الأربعة، وهذا الذي قد صار ناراً
أولاً، كان مختلطاً بأحد هذه الأجسام، ومتصلاً بها، والجسم الذي لا يكون ناراً
إذا اختلط بأجسام عظيمة ليست بنار ولا واحدٍ منها، لا يُكوّن مستعداً لأن ينقلب
ناراً لأنه في نفسه ليس بنار، والأجسام المختلطة باردة، فكيف يكون مستعداً
لانقلابه ناراً؟

فإن قلتم: لم لا تكون هناك أجزاء نارية تقلب هذه الأجسام، وتجعلها ناراً
بسبب مخالطتها إياها؟

قلنا: الكلام في حصول تلك الأجزاء النارية كالكلام في الأول، فإن قلتم:
إننا نرى من رش الماء على النَّوْرَةِ^(١) المطفأة تنفصل منها نار، وإذا وقع شعاعُ
الشمس على البِلُّوْرَةِ، ظهرت النار منها، وإذا ضربنا الحجر على الحديد، ظهرت

(١) هي حجر الكلس، أي: الجير، ثم غلب على أخلاط تضاف إلى الكلس من زرينخ
وغيره.

النار، وكل هذه النارية حدثت عند الاختلاط، وذلك يبطل ما قررتموه في القسم الأول أيضاً.

قال المنكرون: نحن لا نُكِّرُ أن تكون المُصَاكَّةُ^(١) الشديدة محدثة للنار، كما في ضرب الحجارة على الحديد، أو تكون قوة تسخين الشمس محدثة للنار، كما في البلّورة، لكننا نستبعد ذلك جداً في أجرام النبات والحيوان، إذ ليس في أجرامها من الاصطكاك ما يُوجب حدوث النار، ولا فيها من الصفاء والصفال ما يبلغ إلى حدّ البلورة، كيف وشعاع الشمس يقع على ظاهرها، فلا تتولد النار ألبتة، فالشعاع الذي يصل إلى باطنها كيف يولد النار؟

الوجه الثاني: في أصل المسألة: أن الأطباء مجمعون على أن الشراب العتيق في غاية السخونة بالطبع، فلو كانت تلك السخونة بسبب الأجزاء النارية، لكانت محالاً إذ تلك الأجزاء النارية مع حقارتها كيف يُعقل بقاؤها في الأجزاء المائية الغالبة دهرأ طويلاً، بحيث لا تنطفئ مع أن ترى النار العظيمة تطفأ بالماء القليل.

الوجه الثالث: أنه لو كان في الحيوان والنبات جزء ناري بالفعل، لكان مغلوباً بالجزء المائي الذي فيه، وكان الجزء الناري مقهوراً به، وغلبة بعض الطبائع والعناصر على بعض يقتضي انقلاب طبيعة المغلوب إلى طبيعة الغالب، فكان يلزم بالضرورة انقلاب تلك الأجزاء النارية القليلة جداً إلى طبيعة الماء الذي هو ضد النار

الوجه الرابع: أن الله سبحانه وتعالى ذكر خلق الإنسان في كتابه في مواضع متعددة، يُخبر في بعضها أنه خلقه من ماء، وفي بعضها أنه خلقه من تراب، وفي بعضها أنه خلقه من المركب منهُما وهو الطين، وفي بعضها أنه خلقه من صلصال كالفخار، وهو الطين الذي ضربته الشمس والريح حتى صار صلصالاً كالفخار، ولم يخبر في موضع واحد أنه خلقه من نار، بل جعل ذلك خاصية إبليس. وثبت

(١) مفاعلة من الصك وهي المصادمة.

في «صحيح مسلم»: عن النبي ﷺ قال: «خُلِقَتِ الْمَلَائِكَةُ مِنْ نُورٍ، وَخُلِقَ الْجَانُّ مِنْ مَارِجٍ مِنْ نَارٍ، وَخُلِقَ آدَمُ مِمَّا وُصِفَ لَكُمْ»^(١)، وهذا صريح في أنه خلق مما وصفه الله في كتابه فقط، ولم يصف لنا سبحانه أنه خلقه من نار، ولا أن في مادته شيئاً من النار.

الوجه الخامس: أن غاية ما يستدلون به ما يُشاهدون من الحرارة في أبدان الحيوان، وهي دليل على الأجزاء النارية، وهذا لا يدل، فإن أسباب الحرارة أعمُّ من النار، فإنها تكون عن النار تارة، وعن الحركة أخرى، وعن انعكاس الأشعة، وعن سخونة الهواء، وعن مجاورة النار، وذلك بواسطة سخونة الهواء أيضاً، وتكون عن أسباب أخرى، فلا يلزم من الحرارة النار.

قال أصحاب النار: من المعلوم أن التراب والماء إذا اختلطا فلا بد لهما من حرارة تقتضي طبخهما وامتزاجهما، وإلا كان كلُّ منهما غير ممزوج للآخر، ولا متحداً به، وكذلك إذا ألقينا البذر في الطين بحيث لا يصل إليه الهواء ولا الشمس فسد، فلا يخلو، إما أن يحصل في المركب جسم منضج طابخ بالطبع أو لا، فإن حصل، فهو الجزء الناري، وإن لم يحصل، لم يكن المركب مسخناً بطبعه، بل إن سخن كان التسخين عرضياً، فإذا زال التسخين العرضي، لم يكن الشيء حاراً في طبعه، ولا في كلفيته، وكان بارداً مطلقاً، لكن من الأغذية والأدوية ما يكون حاراً بالطبع، فعلمنا أن حرارتها إنما كانت، لأن فيها جوهرًا نارياً.

حجج من ادعى وجود النار في البدن

وأيضاً فلو لم يكن في البدن جزء مسخن لوجب أن يكون في نهاية البرد، لأن الطبيعة إذا كانت مقتضية للبرد، وكانت خالية عن المعاون والمعارض، وجب انتهاء البرد إلى أقصى الغاية، ولو كان كذلك لما حصل لها الإحساس بالبرد، لأن البرد الواصل إليه إذا كان في الغاية كان مثله، والشيء لا ينفعل عن مثله، وإذا لم ينفعل عنه لم يُحسَّ به، وإذا لم يحس به لم يتألم عنه، وإن كان

(١) أخرجه مسلم (٢٩٩٦) في الزهد: باب في أحاديث متفرقة من حديث عائشة رضي الله عنها.

دونه فعدم الانفعال يكون أولى، فلو لم يكن في البدن جزء مسخن بالطبع لما انفعل عن البرد، ولا تألم به. قالوا: وأدلتكم إنما تُبطلُ قولَ من يقول: الأجزاء النارية باقية في هذه المركبات على حالها، وطبيعتها النارية، ونحن لا نقول بذلك، بل نقول: إن صورتها النوعية تفسد عند الامتزاج.

قال الآخرون: لم لا يجوز أن يقال: إن الأرض والماء والهواء إذا الرد على حجج المفبتين اختلطت، فالحرارة المتضجة الطابخة لها هي حرارة الشمس وسائر الكواكب، ثم ذلك المركب عند كمال نضجه مستعد لقبول الهيئة التركيبية بواسطة السخونة نباتاً كان أو حيواناً أو معدناً، وما المانع أن تلك السخونة والحرارة التي في المركبات هي بسبب خواص وقوى يُحدثها الله تعالى عند ذلك الامتزاج لا من أجزاء نارية بالفعل؟ ولا سبيل لكم إلى إبطال هذا الإمكان البتة، وقد اعترف جماعة من فضلاء الأطباء بذلك.

وأما حديث إحساس البدن بالبرد، فنقول: هذا يدل على أن في البدن حرارة وتسخيناً، ومن ينكر ذلك؟ لكن ما الدليل على انحصار المسخن في النار، فإنه وإن كان كل نار مسخناً، فإن هذه القضية لا تنعكس كلية، بل عكسها الصادق بعض المسخن نار.

وأما قولكم بفساد صورة النار النوعية، فأكثر الأطباء على بقاء صورتها النوعية، والقول بفسادها قول فاسد قد اعترف بفساده أفضل متأخريكم في كتابه المسمى بالشفاف^(١)، وبرهن على بقاء الأركان أجمع على طبائعها في المركبات. وبالله التوفيق.

(١) هو للشيخ الرئيس أبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا يعد في الفلاسفة الأذكياء المكثرين من التصنيف، وله انحرافات وشطحات نأى بها عن صراط الإسلام السوي لا يرضى عنها أهل الاستقامة من العلماء ومنهم المؤلف، ولذا عرض به بقوله: «متأخريكم» وللمؤلف وشيخه شيخ الإسلام ابن تيمية نقداً لاذعة لانحرافاته، نشرها في مؤلفاتهما الكثيرة. توفي سنة ٤٢٨ هـ.

فصل

وكان علاجه ﷺ للمرض ثلاثة أنواع . . .

أحدها: بالأدوية الطبيعية .

والثاني: بالأدوية الإلهية .

والثالث: بالمركب من الأمرين .

ونحن نذكر الأنواع الثلاثة من هديه ﷺ، فنبدأ بذكر الأدوية الطبيعية التي وصفها واستعملها، ثم نذكر الأدوية الإلهية، ثم المركبة .

وهذا إنما تُشير إليه إشارة، فإن رسولَ الله ﷺ إنما بُعثَ هادياً، وداعياً إلى الله، وإلى جنته، ومعرفاً بالله، ومبيناً للأمة مواقع رضاه وأمرأ لهم بها، ومواقع سخطه ونهاياً لهم عنها، ومخبرهم أخبار الأنبياء والرسل وأحوالهم مع أممهم، وأخبار تخليق العالم، وأمر المبدأ والمعاد، وكيفية شقاوة النفوس وسعادتها، وأسباب ذلك .

وأما طب الأبدان: فجاء من تكميل شريعته، ومقصوداً لغيره، بحيث إنما يُستعمل عند الحاجة إليه، فإذا قدر على الاستغناء عنه، كان صرفُ الهمم والقوى إلى علاج القلوب والأرواح، وحفظ صحتها، ودفع أسقامها، وحِميتها مما يُفسدُها هو المقصودُ بالقصد الأول، وإصلاح البدن بدون إصلاح القلب لا ينفع، وفساد البدن مع إصلاح القلب مضرته يسيرة جداً، وهي مضرّة زائلة تعقبها المنفعة الدائمة التامة، وبالله التوفيق .

ذكر القسم الأول وهو العلاج بالأدوية الطبيعية

فصل

في هديه في علاج الحمى

ثبت في «الصحيحين»: عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ قال: «إِنَّمَا الْحُمَّى أَوْ شِدَّةُ الْحُمَّى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَأَبْرِدُوهَا بِالْمَاءِ»^(١).

خطابه ﷺ نوعان عام
لاهل الأرض وخاص
ببعضهم

وقد أشكل هذا الحديث على كثير من جهلة الأطباء، ورأوه منافياً لدواء الحمى وعلاجها، ونحن نبين بحول الله وقوته وجهه وفقهه، فنقول: خطاب النبي ﷺ نوعان: عام لأهل الأرض، وخاص ببعضهم، فالأول: كعامه خطابه، والثاني: كقوله: «لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ، وَلَا بَوْلٍ، وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا، وَلَكِنْ شَرِّقُوا، أَوْ غَرِّبُوا»^(٢) فهذا ليس بخطاب لأهل المشرق والمغرب ولا العراق،

(١) أخرجه البخاري ١٤٦/١٠ في الطب: باب الحمى من فيح جهنم، ومسلم (٢٢٠٩) في السلام: باب لكل داء دواء، وقال بعض الأطباء: كل حالات الحميات عند اشتداد الحرارة تعالج بالماء بطريقتين، الأولى من الخارج على هيئة مكدمات باردة أو مثلجة لغرض إنزال درجة الحرارة، والثانية: تعاطي الماء بالفم بكثرة أثناء الحميات يساعد جميع أعضاء الجسم خصوصاً الكليتين على النهوض بوظائفها الحيوية للجسم.

(٢) أخرجه البخاري ٤١٨/١ في القبلة: باب قبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق، ومسلم (٢٦٤) في الطهارة: باب الاستطابة من حديث أبي أيوب، قال البغوي في «شرح السنة» ٣٥٩/١ بتحقيقنا وقوله: «شرقوا أو غربوا»: هذا خطاب لأهل المدينة ولمن كانت قبلته على ذلك سمت، فأما من كانت قبلته إلى جهة المشرق أو المغرب، فإنه ينحرف إلى الجنوب أو الشمال.

ولكن لأهل المدينة وما على سَمْتِها، كالشام وغيرها. وكذلك قوله: «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ»^(١).

حديث الحمى خاص بأهل الحجاز

وإذا عُرِفَ هذا، فخطابه في هذا الحديث خاصٌّ بأهل الحجاز، وما والاهم، إذ كان أكثرُ الحُمَمَاتِ التي تعرض لهم من نوعِ الحُمَى اليومية العرضية الحادثة عن شِدَّةِ حرارة الشمس، وهذه ينفَعُها الماءُ الباردُ شُرْباً واغتسلاً، فإن الحُمَى حرارةٌ غريبةٌ تشتعل في القلب، وتنبث منه بتوسط الروح والدم في الشرايين والعروق إلى جميع البدن، فتشتعل فيه اشتعالاً يضر بالأفعال الطبيعية، وهي تنقسم إلى قسمين: عرضية: وهي الحادثة إما عن الورم، أو الحركة، أو إصابة حرارة الشمس، أو القيظ الشديد ونحو ذلك.

أسباب الحمى

ومرضية: وهي ثلاثة أنواع، وهي لا تكون إلا في مادة أولى، ثم منها يسخن جميع البدن. فإن كان مبدأ تعلقها بالروح سميت حُمَى يوم، لأنها في الغالب تزول في يوم، ونهايتها ثلاثة أيام، وإن كان مبدأ تعلقها بالأخلاق سميت عفنية، وهي أربعة أصناف: صفراوية، وسوداوية، وبلغمية، ودموية. وإن كان مبدأ تعلقها بالأعضاء الصلبة الأصلية، سميت حُمَى دِق، وتحت هذه الأنواع أصناف كثيرة.

وقد ينتفع البدن بالحُمَى انتفاعاً عظيماً لا يبلغه الدواء، وكثيراً ما يكون حُمَى يوم، وحُمَى العفن سبباً لانضاج مواد غليظة لم تكن تنضج بدونها، وسبباً لتفتح سُدَدٍ لم يكن تصل إليها الأدوية المفتحة.

تبريء الحمى كثيراً من الأمراض

وأما الرمَدُ الحديث والمتقادم، فإنها تُبرىء أكثر أنواعه بُرءاً عجيباً سريعاً،

(١) حديث صحيح بطرقه أخرجه الترمذي (٣٤٤) وابن ماجه (١٠١١) والحاكم (٢٠٥/١، ٢٠٦) والبيهقي ٩/٢ من حديث أبي هريرة، وروى مالك في «الموطأ» ٢٠١/١ عن نافع أن عمر بن الخطاب قال: «ما بين المشرق والمغرب قبله إذا توجه قبل البيت».

وتنفع من الفالج، واللَّقْوَة^(١)، والتشنُّج الامتلائي، وكثيراً من الأمراض الحادثة عن الفضول الغليظة .

وقال لي بعض فضلاء الأطباء: إن كثيراً من الأمراض نستبشر فيها بالحمى، كما يستبشر المريض بالعافية، فتكون الحمى فيه أنفع من شرب الدواء بكثير، فإنها تُنضج من الأخلاط والمواد الفاسدة ما يضرُّ بالبدن، فإذا أنضجتها صادفها الدواء متهيئة للخروج بنضاجها، فأخرجها، فكانت سبباً للشفاء^(٢).

وإذا عرف هذا، فيجوز أن يكون مرادُ الحديثِ من أقسامِ الحُمَيَّاتِ العرضية، فإنها تسكن على المكان بالانغماس في الماء البارد، وسقي الماء البارد المثلوج، ولا يحتاج صاحبها مع ذلك إلى علاج آخر، فإنها مجردُ كيفية حارة متعلقة بالروح، فيكفي في زوالها مجردُ وصول كيفية باردة تسكنها، وتخدم لهدفها من غير حاجة إلى استفراغ مادة، أو انتظار نضج.

ويجوز أن يُراد به جميعُ أنواعِ الحميات، وقد اعترف فاضل الأطباء جالينوس^(٣): بأن الماء البارد ينفع فيها، قال في المقالة العاشرة من كتاب «حيلة البرء»: ولو أن رجلاً شاباً حسنَ اللحم، خِصَبَ البدن في وقت القيظ، وفي وقت منتهى الحمى، وليس في أحشائه ورم، استحم بماء بارد أو سبح فيه، لانتفع بذلك. قال: ونحن نأمر بذلك لا توقف.

اعتراف جالينوس بأن
الماء البارد ينفع في
الحمى

(١) اللقوة: داء يكون في الوجه يعوج منه الشدق.

(٢) قال الدكتور عادل الأزهرى: إن بعض الأمراض الزمنة – مثل مرض الروماتزم المفصلي الزمن، الذي تصلب فيه المفاصل، وتصبح غير قادرة على التحرك، أو مرض الزهري الزمن في الجهاز العصبي – تتحسن كثيراً بارتفاع درجة حرارة الجسم، أي: في حالات الحميات، ولذلك من ضمن طرق العلاج الطبي – في مثل هذه الحالات – الحمى الصناعية، أي: إحداث حالة حمى في المريض بحقنه بمواد معينة.

(٣) طبيب يوناني له اكتشافات رائعة في التشريح، وهو من أكبر مراجع أطباء العرب توفي سنة ٢٠١ م.

وقال الرازي^(١) في كتابه الكبير: إذا كانت القوة قوية، والحمى، حادة جداً، والنضج بين ولا ورم في الجوف، ولا فتق، ينفع الماء البارد شرباً، وإن كان العليل خصب البدن والزمان حاراً، وكان معتاداً لاستعمال الماء البارد من خارج، فليؤذن فيه.

وقوله: «الحمى من فيح جهنم»، هو شدة لهبها، وانتشارها، ونظيره:

معنى: «الحمى من فيح جهنم»

قوله: «شدة الحر من فيح جهنم»، وفيه وجهان.

أحدهما: أن ذلك أنموذج ورقيقة اشتقت من جهنم ليستدل بها العباد عليها، ويعتبروا بها، ثم إن الله سبحانه قدّر ظهورها بأسباب تقتضيها، كما أن الروح والفرح والسرور واللذة من نعيم الجنة أظهرها الله في هذه الدار عبرة ودلالة، وقدّر ظهورها بأسباب توجبها.

والثاني: أن يكون المراد التشبيه، فشبّه شدة الحمى ولهبها بفيح جهنم، وشبه شدة الحر به أيضاً تنبيهاً للنفوس على شدة عذاب النار، وأن هذه الحرارة العظيمة مشبهة بفيحها، وهو ما يصيب من قرب منها من حرها.

وقوله: «فأبردوها»، روي بوجهين: بقطع الهمزة وفتحها، رباعي: من أبرد الشيء: إذا صيره بارداً، مثل أسخنه: إذا صيره سخناً.

معنى: «فأبردوها»،

والثاني: بهمزة الوصل مضمومة من برد الشيء يبرده، وهو أفصح لغة واستعمالاً، والرباعي لغة رديئة عندهم قال:

إِذَا وَجَدْتُ لَهَيْبَ الْحُبِّ فِي كَيْدِي أَقْبَلْتُ نَحْوَ سِقَاءِ الْقَوْمِ أَبْتَرِدُ

(١) هو أبو بكر محمد بن زكريا الرازي من أشهر أطباء العرب، ولد في الري، ولقب جالينوس العرب، وطبيب المسلمين له مؤلفات كثيرة منها «الحاوي في صناعة الطب» في مقدار ثلاثين مجلداً، و«الجدري والحصبة» توفي سنة ٣١١ هـ مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٢٣٢/٩، و«عيون الأنباء» ٣٠٩/١، ٣٢١، و«شذرات الذهب» ٢٦٣/٢ و«وفيات الأعيان» ١٠٣/٢، ١٠٤.

هَبْنِي بَرْدُتُ بِبِرْدِ الْمَاءِ ظَاهِرَهُ فَمَنْ لِنَارٍ عَلَيِ الْأَحْشَاءِ تَتَّقِدُ^(١)

وقوله: «بالماء»، فيه قولان. أحدهما: أنه كل ماء وهو الصحيح. معنى: «بالماء» والثاني: أنه ماء زمزم، واحتج أصحاب هذا القول بما رواه البخاري في «صحيحه» عن أبي جمرة نصر بن عمران الضُّبَيْي، قال: كنتُ أجالس ابنَ عباس بمكة، فأخذتني الحمى، فقال: أبردها عنك بماء زمزم، فإن رسولَ الله ﷺ قال: «إِنَّ الْحُمَى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ فَأَبْرِدُوهَا بِالْمَاءِ، أَوْ قَالَ: بِمَاءِ زَمْزَمَ»^(٢). وراوي هذا قد شك فيه، ولو جزم به لكان أمراً لأهل مكة بماء زمزم، إذ هو متيسر عندهم، ولغيرهم بما عندهم من الماء.

ثم اختلف من قال: إنه على عمومه، هل المراد به الصدقة بالماء، أو استعماله؟ على قولين. والصحيح أنه استعمال، وأظن أن الذي حمل من قال: المراد الصدقة به أنه أشكل عليه استعمال الماء البارد في الحمى، ولم يفهم وجهه مع أن لقوله وجهاً حسناً، وهو أن الجزء من جنس العمل، فكما أخذ لهيب العطش عن الظمان بالماء البارد، أخذ الله لهيب الحمى عنه جزاءً وفاقاً، ولكن هذا يُؤخذ من فقه الحديث وإشارته، وأما المراد به فاستعماله.

وقد ذكر أبو نعيم وغيره من حديث أنس يرفعه: «إِذَا حَمَّ أَحَدُكُمْ، فَلْيُرْسِ عَليهِ الْمَاءَ الْبَارِدَ ثَلَاثَ لَيَالٍ مِنَ السَّحَرِ»^(٣).

(١) البيتان لعروة بن أذينة في «الشعر والشعراء»: ٥٨٠ و «زهر الآداب» ١/١٦٧، و «وفيات الأعيان» ٢/٣٩٤.

(٢) أخرجه البخاري ٦/٢٣٨ في بدء الخلق: باب صفة النار. والفيح: سطوع الحر وفورانه.

(٣) وأخرجه الحاكم في «المستدرک» ٤/٢٠٠ وصححه ووافقه الذهبي وهو كما قال، وقال الحافظ في «الفتح»: سنده قوي، وأورده الضياء المقدسي في «المختارة»، وعزاه الهيثمي في «المجمع» ٥/٩٤ للطبراني وقال: رجاله ثقات.

وفي «سنن ابن ماجه» عن أبي هريرة يرفعه: «الْحُمَّى كَيْرٌ مِنْ كَيْرِ جَهَنَّمَ، فَتَخُوهَا عَنْكُمْ بِالْمَاءِ الْبَارِدِ»^(١).

وفي «المسند» وغيره، من حديث الحسن، عن سمرة يرفعه: «الْحُمَّى قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ، فَأَبْرِدُوهَا عَنْكُمْ بِالْمَاءِ الْبَارِدِ»، وكان رسول الله ﷺ إذا حُمَّ دعا بقربة من ماء، فأفرغها على رأسه فاغتسل^(٢).

وفي «السنن»: من حديث أبي هريرة قال: ذُكِرَتِ الْحُمَّى عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَبَّهَا رَجُلٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَسِبَّهَا فَإِنَّهَا تَنْفِي الذُّنُوبَ، كَمَا تَنْفِي النَّارُ خَبَثَ الْحَدِيدِ»^(٣).

لما كانت الحمى يتبعها حمية عن الأغذية الرديئة، وتناول الأغذية والأدوية النافعة، وفي ذلك إعانة على تنقية البدن، ونفي أخبائه وفضوله، وتصفيته من مواد الرديئة، وتفعل فيه كما تفعل النار في الحديد في نفي خبثه، وتصفية جوهره، كانت أشبه الأشياء بنار الكبر التي تُصَفَّى جوهر الحديد، وهذا القدر هو المعلوم عند أطباء الأبدان.

الحمى تنفع البدن والقلب
وأما تصفيتها القلب من وسخه ودرنه، وإخراجها خبائثه، فأمر يعلمه أطباء القلوب، ويجدونه كما أخبرهم به نبيهم رسول الله ﷺ، ولكن مرض القلب إذا

(١) أخرجه ابن ماجه (٣٤٧٥) ورجاله ثقات، وقال البوصيري في «زوائد»: إسناده صحيح، ورجاله ثقات.

(٢) لم نجده في المسند، وقد أورده الهيثمي في «المجمع» ٩٤/٥، ونسبه للطبراني والبخاري، وقال: فيه إسماعيل بن مسلم وهو متروك.

(٣) أخرجه ابن ماجه (٣٤٦٩) وفي سننه موسى بن عبيدة وهو ضعيف، لكن أخرج مسلم في «صحيحه» (٤٥٧٥) من حديث جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ دخل على أم السائب، أو أم المسيب، فقال: مالك يا أمَّ السائب أو يا أم المسيب ترفزفين؟ (ترعدين) قالت: الحمى لا يبارك الله فيها، فقال: «لاتسي الحمى، فإنها تذهب خطايا بني آدم كما يذهب الكبر خبث الحديد».

صار مأیوساً من برئه، لم ينفع فيه هذا العلاج.

فالحَمَى تنفع البدن والقلب، وما كان بهذه المثابة فسبه ظلم وعُدوان،
وذكرت مرة وأنا محمومٌ قول بعض الشعراء يسئها:

زَارَتْ مُكْفِرَةَ الذُّنُوبِ وَوَدَّعَتْ تَبَّأَ لَهَا مِنْ زَائِرٍ وَمُودِّعٍ
قَالَتْ وَقَدْ عَزَمْتُ عَلَى تَرْحَالِهَا مَاذَا تُرِيدُ فَقُلْتُ أَنْ لَا تَرْجِعِي

فقلت: تبأ له إذ سب ما نهى رسولُ الله ﷺ عن سبه، ولو قال:

زَارَتْ مُكْفِرَةَ الذُّنُوبِ لِصَبِّهَا أَهْلًا بِهَا مِنْ زَائِرٍ وَمُودِّعٍ
قَالَتْ وَقَدْ عَزَمْتُ عَلَى تَرْحَالِهَا مَاذَا تُرِيدُ فَقُلْتُ: أَنْ لَا تُقْلِعِي

لكان أولى به، ولأقلعت عنه، فأقلعت عني سريعاً. وقد روي في أثر لا
أعرف حاله «حَمَى يَوْمِ كَفَّارَةِ سَنَةٍ»^(١)، وفيه قولان أحدهما: أن الحَمَى تدخل في
كل الأعضاء والمفاصل، وعدتها ثلاثمائة وستون مَفْصِلاً، فتكفر عنه - بعدد كل
مفصل - ذنوب يوم. والثاني: أنها تؤثر في البدن تأثيراً لا يزول بالكلية إلى سنة،
كما قيل في قوله ﷺ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ يَوْمًا»^(٢): إن أثر
الخمير يبقى في جوف العبد، وعروقه، وأعضائه أربعين يوماً والله أعلم.

قال أبو هريرة: ما من مرض يُصِيبُنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْحَمَى، لأنها تدخل في

(١) قال في «المقاصد»: رواه القضاعي في «مسنده» عن ابن مسعود مرفوعاً في حديث
بلفظ «وحمى ليلة تكفر خطايا سنة مجرمة» وله شاهد رواه ابن أبي الدنيا عن أبي
الدرداء موقوفاً بلفظ «حمى ليلة كفارة سنة»، ورواه تمام في «فوائده» عن أبي هريرة
مرفوعاً وانظر تمام كلامه فيه.

(٢) حديث صحيح أخرجه أحمد (٦٧٧٣) وابن ماجه (٣٣٧٧) من حديث عبد الله بن
عمرو بن العاص وإسناده صحيح، وصححه الحاكم ١٤٦/٤، ووافقه الذهبي،
وأخرجه أحمد (٤٩١٧) والترمذي (١٨٦٣) من حديث ابن عمر، وأخرجه أحمد
١٧١/٥ من حديث أبي ذر.

كل عضو مني، وإن الله سبحانه يُعطي كل عضو حظه من الأجر.

وقد روى الترمذي في «جامعه» من حديث رافع بن خديج يرفعه: «إذا أَصَابَتْ أَحَدَكُمْ الْحُمَّى - وَإِنَّ الْحُمَّى قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ - فَلْيُطْفِئْهَا بِالْمَاءِ الْبَارِدِ وَيَسْتَقْبِلْ نَهْرًا جَارِيًا، فليستقبل جَرِيَّةَ الْمَاءِ بَعْدَ الْفَجْرِ وَقَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وليقل: بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ اشْفِ عَبْدَكَ، وَصَدِّقْ رَسُولَكَ، وَبِنِعْمِيسِ فِيهِ ثَلَاثَ غَمَّسَاتٍ ثَلَاثَةَ أَيَامٍ، فَإِنْ بَرِيَءَ، وَالْإِفْيِ خَمْسَ، فَإِنْ لَمْ يَبْرَأْ فِي خَمْسَ، فَسَبِّحْ، فَإِنْ لَمْ يَبْرَأْ فِي سَبْعَ فَتَسَبِّحْ، فَإِنَّهَا لَا تَكَادُ تُجَاوِزُ تَسْعًا بِإِذْنِ اللَّهِ»^(١).

قلت: وهو ينفع فعله في فصل الصيف في البلاد الحارة على الشرائط التي تقدّمت، فإن الماء في ذلك الوقت أبردُ ما يكون لبعده عن ملاقاته الشمس، ووفور القوى في ذلك الوقت لما أفادها النوم، والسكون، وبرد الهواء، فتجتمع فيه قوة القوى، وقوة الدواء، وهو الماء البارد على حرارة الحمى العرضية، أو الغبّ الخالصة، أعني التي لا ورم معها، ولا شيء من الأعراض الرديئة والمواد الفاسدة، فيطْفئها بإذن الله، لا سيما في أحد الأيام المذكورة في الحديث، وهي الأيام التي يقع فيها بُحْران الأمراض الحادة كثيراً، سيما في البلاد المذكورة لرقّة أخلاط سكانها، وسُرعة انفعالهم عن الدواء النافع.

فصل

في هديه في علاج استطلاق البطن

في «الصحيحين»: من حديث أبي المتوكّل، عن أبي سعيد الخدري، أن رجلاً أتى النبي ﷺ، فقال: إن أخي يشتكي بطنه: وفي رواية: استطلق بطنه، فقال: «اشقّه عَسَلًا»، فذهب ثم رجع، فقال: قد سقيته، فلم يُعِنْ عنه شيئاً. وفي

علاجه بالعسل

(١) أخرجه الترمذي (٢٠٨٥) وأحمد ٥/٢٨١ من حديث ثوبان وليس من حديث رافع ابن خديج كما قال المؤلف، وفي سنده مجهول.

لفظ: فلم يَزِدْهُ إلا استطلاقاً مرتين أو ثلاثاً، كل ذلك يقولُ له: «اسْقِه عَسَلًا»، فقال له في الثالثة أو الرابعة: صَدَقَ اللهُ، وَكَذَّبَ بَطْنُ أَخِيكَ^(١).

وفي «صحيح مسلم» في لفظ له: «إن أخي عَرَبَ بطنه»، أي فسد هضمه، واعتَلَّتْ مَعِدَّتُهُ، والاسم العَرَبُ بفتح الراء، والدَّرَبُ أيضاً.

منافع العسل

والعسل فيه منافع عظيمة، فإنه جلاء للأوساخ التي في العروق والأمعاء وغيرها، محلل للرطوبات أكلاً وطلاءً، نافع للمشايخ وأصحاب البلغم، ومن كان مزاجه بارداً رطباً، وهو مُعْذِلٌ ملين للطبيعة، حافظ لقوى المعاجين ولما استودع فيه، مذهبٌ لكيفيات الأدوية الكريهة، منقٌ للكبد والصدر، مُدِرٌّ للبول، موافقٌ للسعال الكائن عن البلغم، وإذا شُرِبَ حاراً بدهن الورد، نفع من نهش الهوام وشرب الأفيون، وإن شُرِبَ وحده ممزوجاً بماء نفع من عضه الكلب الكلب، وأكل الفَطْرِ^(٢) القتال، وإذا جُعِلَ فيه اللحم الطريُّ، حَفِظَ طَراوته ثلاثة أشهر، وكذلك إن جُعِلَ فيه القِثَاءُ، والخيارُ، والقرعُ، والبادنجان، ويحفظ كثيراً من الفاكهة ستة أشهر، ويحفظ جثة الموتى، ويُسمى الحافظ الأمين. وإذا لطح به البدن المقمل والشعر، قتل قَمَلَهُ وصِيبَانَهُ، وطَوَّلَ الشَّعْرَ، وحسنه، ونعمه، وإن اكتحل به، جلا ظلمة البصر، وإن استنَّ به، بيَّضَ الأسنان وصلَّهَها، وحَفِظَ صحتها، وصحة اللثة، ويفتح أفواه العُروِقِ، ويُدِرُّ الطَّمْثَ، ولعقهُ على الريق يُذهب البلغم، ويغسِلُ خَمَلَ المَعْدَةِ، ويدفع الفضلات عنها، ويسخنها تسخيناً معتدلاً، ويفتح سُدَدَهَا، ويفعل ذلك بالكبد والكلى والمثانة، وهو أقلُّ ضرراً لسُدَدِ الكبد والطحال من كل حلو.

وهو مع هذا كله مأمونٌ الغائلة، قليلُ المضار، مُضِرٌّ بالعرض للصنفراويين،

(١) أخرجه البخاري ١١٩/١٠ في الطب: باب الدواء بالعسل، وقول الله تعالى (فيه)

شفاء للناس) ومسلم (٢٢١٧) في السلام: باب التداوي بالعسل.

(٢) الفطر بضمين: نوع من الكمأة قتال.

ودفعها بالخل ونحوه، فيعود حينئذ نافعاً له جداً.

وهو غداء مع الأغذية، ودواء مع الأدوية، وشراب مع الأشربة، وحلو مع الحلوى، وظلاء مع الأظلية، ومُفْرَح مع المفْرَحَات، فما خُلِقَ لنا شيءٌ في معناه أفضلَ منه، ولا مثله، ولا قريباً منه، ولم يكن معولُ القدماء إلا عليه، وأكثرُ كتب القدماء لا ذِكر فيها للسكر البتة، ولا يعرفونه، فإنه حديثُ العهد حدث قريباً، وكان النبي ﷺ يشربه بالماء على الريق، وفي ذلك سرٌّ بديع في حفظ الصحة لا يُدرکه إلا الفطن الفاضل، وسنذكر ذلك إن شاء الله عند ذكر هديه في حفظ الصحة.

وفي «سنن ابن ماجه» مرفوعاً من حديث أبي هريرة «مَنْ لَعِقَ الْعَسَلَ ثَلَاثَ غَدَوَاتٍ كُلَّ شَهْرٍ، لَمْ يُصِبْهُ عَظِيمٌ مِنَ الْبَلَاءِ»^(١)، وفي أثر آخر: «عَلَيْكُمْ بِالشَّقَاءَيْنِ: الْعَسَلِ وَالْقُرْآنِ»^(٢) فجمع بين الطب البشري والإلهي، وبين طب الأبدان، وطب الأرواح، وبين الدواء الأرضي والدواء السمائي.

إذا عُرِفَ هذا، فهذا الذي وصف له النبي ﷺ العسل، كان استطلاق بطنه عن تُخْمَةٍ أصابته عن امتلاء، فأمره بشُرب العسل لدفع الفضول المجتمعة في نواحي المَعِدَّة والأمعاء، فإن العسل فيه جلاء، ودفع للفضول، وكان قد أصاب المعدة أخلاط لَزِجَةٌ، تمنع استقرارَ الغذاء فيها للزوجتها، فإن المعدة لها خَمْلٌ كخمل القطيفة، فإذا علقت بها الأخلاط اللزجة، أفسدتها

(١) أخرجه ابن ماجه (٣٤٥٠) في الطب: باب العسل، وفي سننه الزبير بن سعيد الهاشمي وهو لين الحديث، وعبد الحميد بن سالم وهو مجهول، ولم يسمعه من أبي هريرة.

(٢) أخرجه ابن ماجه (٣٤٥٢) والحاكم ٢٠٠/٤ من حديث أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود، وصححه، ووافقه الذهبي وهو كما قالوا إلا أن غير واحد من الثقات، وقفه على ابن مسعود، وصحح وقفه عليه البيهقي في «دلائل النبوة».

وأفسدت الغداء، فدواؤها بما يجعلوها من تلك الأخلاط، والعسل جلاء،
والعسل من أحسن ما عولج به هذا الداء، لا سيما إن مزج بالماء الحار.

وفي تكرار سقيه العسل معنى طبي بديع، وهو أن الدواء يجب أن يكون
له مقدار، وكمية بحسب حال الداء، إن قصر عنه، لم يُزله بالكلية، وإن
جاوزه. أوهى القوى، فأحدث ضرراً آخر، فلما أمره أن يسقيه العسل، سقاه
مقداراً لا يفي بمقاومة الداء، ولا يبلغ الغرض، فلما أخبره، علم أن الذي
سقاه لا يبلغ مقدار الحاجة، فلما تكرر تردده إلى النبي ﷺ، أكد عليه
المعاودة ليصل إلى المقدار المقاوم للداء، فلما تكررت الشرابُ بحسب مادة
الداء، برأ، بإذن الله، واعتبار مقادير الأدوية، وكيفياتها، ومقدار قوة المرض
مرض من أكبر قواعد الطب.

وفي قوله ﷺ: «صَدَقَ اللَّهُ وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ»، إشارة إلى تحقيق نفع
هذا الدواء، وأن بقاء الداء ليس لقصور الدواء في نفسه، ولكن لكذب
البطن، وكثرة المادة الفاسدة فيه، فأمره بتكرار الدواء لكثرة المادة.

وليس طِبُّهُ ﷺ كطِبِّ الأطباء، فإن طب النبي ﷺ متيقن قطعي إلهي،
صادر عن الوحي، ومشكاة النبوة، وكمال العقل. وطب غيره، أكثره حدس
وظنون، وتجارب، ولا يُنكرُ عدم انتفاع كثير من المرضى بطب النبوة، فإنه
إنما ينتفع به من تلقاه بالقبول، واعتقاد الشفاء به، وكمال التلقي له بالإيمان
والإذعان، فهذا القرآن الذي هو شفاء لما في الصدور - إن لم يتلقَ هذا
التلقي - لم يحصل به شفاء الصدور من أدوائها، بل لا يزيد المنافقين إلا
رجساً إلى رجسهم، ومرضاً إلى مرضهم، وأين يقع طب الأبدان منه، فطب
النبوة لا يُناسب إلا الأبدان الطيبة، كما أن شفاء القرآن لا يُناسب إلا الأرواح
الطيبة والقلوب الحية، فإعراض الناس عن طب النبوة كإعراضهم عن
الاستشفاء بالقرآن الذي هو الشفاء النافع، وليس ذلك لقصور في الدواء،
ولكن لحبث الطبيعة، وفساد المحل، وعدم قبوله، والله الموفق.

فصل

وقد اختلف الناس في قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٦٩]، هل الضمير في «فيه» راجع إلى الشراب، أو راجع إلى القرآن؟ على قولين: الصحيح: رجوعه إلى الشراب وهو قول ابن مسعود، وابن عباس، والحسن، وقتادة، والأكثرين، فإنه هو المذكور، والكلام سيق لأجله، ولا ذكر للقرآن في الآية، وهذا الحديث الصحيح وهو قوله: «صَدَقَ اللَّهُ» كالصريح فيه، والله تعالى أعلم.

فصل

في هديه في الطَّاعُونَ، وعلاجه، والاحتراز منه

في «الصحيحين» عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، أنه سمعه يسأل أسامة بن زيد: ماذا سمعت من رسول الله ﷺ في الطاعون؟ فقال أسامة: قال رسول الله ﷺ: «الطَّاعُونَ رَجُزٌ أُرْسِلَ عَلَى طَائِفَةٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَعَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَإِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ، فَلَا تَدْخُلُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا، فَلَا تَخْرُجُوا مِنْهَا فِرَاراً مِنْهُ»^(١).

وفي «الصحيحين» أيضاً: عن حفصة بنت سيرين، قالت: قال أنس بن مالك: قال رسول الله ﷺ: «الطَّاعُونَ شَهَادَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ»^(٢).

(١) أخرجه البخاري ٣٧٧/٦ في الأنبياء: باب ما ذكر عن بين إسرائيل، ومسلم (٢٢١٨) في السلام: باب الطاعون والطيرة. وهذا هو المتبع حتى الآن في الوقاية من الطاعون، فإذا أصيبت بلدة بهذا المرض، عمل حولها الحجر الصحي، فيمنع أي شخص من الخروج منها، ويمنع دخول أي شخص إليها ما عدا الأطباء ومن يعاونهم، وبذلك يمتنع المرض من الانتشار خارج هذه البلدة.

(٢) أخرجه البخاري ١٦٢/١٠ في الطب: باب ما يذكر في الطاعون، ومسلم .